المبتدأ والخبر

الجملة الاَسميّة

(١) تعريف بالجملة:

مرَّ بنا في الكتاب الأول من هذه السلسلة تعريفُ النُّحاة للكلام بأنّه «اللفظُ المفيدُ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها».

والجملةُ عند أكثر النحويين مرادفةٌ للكلام، أي: أنها لفظ ذو معنى تامّ مستقلّ بالإفادة؛ ويقوم بناءُ الجملة على نِسْبَةِ حُكْمٍ أو وَصْفٍ إلى ذاتٍ أو معنى؛ ففي قولنا «اللّه قادرٌ» نِسْبَةُ حُكْمِ القُدْرَة إلى ذات اللّه سبحانه، وفي قولنا «صَدَقَ اللّهُ» نِسْبَةُ حُكْمِ الصِّدقِ إلى ذاته سبحانه. وتُسَمَّى هذه النسبةُ إسناداً، والحكمُ المَنْسُوبُ مُسْنَداً، والذاتُ المَنْسُوبُ إليها مُسْنَداً إليه[1].

(٢) نوعا الجملة في العربية:

يصنّف النحاةُ الجملة بحسب نوع الكلمة التي تقع في صدارة الكلام، فإن كانت الكلمة المتصدِّرَة فعلاً كما في: «ظهر الحقُّ»

---

(١) يرى بعض النحاة أن الجملة أَعَمُّ من الكلام، فقد تتحقق - عندهم - شروط الجملة بحصول الإسناد، ولا تكون تامّةَ الإفادة كما في جملة الصِّلة، وجملة الشرط. انظر مغني اللبيب: ٥/٨.

عُدّت الجملةُ فعليّةً، وإن كانت ٱسماً مرفوعاً[1] كما في: «الحقُّ ظهر» عُدَّت الجملةُ ٱسميّةً.

ويتضح بما سبق أن:

(١) **الجملة الفعليّة**: هي إسنادٌ بين فِعْلٍ مُتَصَدِّرٍ وفاعلٍ يتلوه.

(٢) **الجملة الٱسميّة**: هي إسنادٌ بين ٱسمٍ متصدِّرٍ هو المبتدأ وحُكْمٍ مَنْسوبٍ إليه وهو الخبر.

وأحكامُ الجملة الٱسميّة بركنيها المبتدأ (المُسْنَد إليه)، والخبر (المُسْنَد)، والعلاقة القائمة بينهما (الإسناد)، هي موضوع هذا الباب. ويتضمّن ثلاثة مباحث، نتدارس فيها على الترتيب:

الأحكام الخاصة بالمبتدأ، ثم الأحكام الخاصة بالخبر، ونُثَلِّثُ بالأحكام التي تعالج علاقة الإسناد، وفيما يلي تصديقُ ذلك وبيانه.

* * *

(١) قد تكون الكلمة المتصدِّرة ٱسماً، ولكنه مُقَدّم عن مكانه الأصيل كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٨٧].
فقوله: فريقاً: ٱسمٌ، ولكنه مَفْعُول به منصوب مُقَدَّمٌ بٱعتبار أصل الرتبة «كذبتم فريقاً». ومن ثَمَّ فهذه الجملة وأمثالها تُعَدّ فعليّة.
انظر مغني اللبيب ٥/ ١٥.

المبتدأ

١ - صُوَر المبتدأ

يأتي المبتدأ على صُوَرٍ ثلاث:

(١) الاسمُ الصريح:

ويكون اسماً لذاتٍ نحو: المؤمنُ أخو المؤمن

أو اسماً لمعنى[١] نحو: «الحياءُ شعبة من الإيمان»

(٢) الاسمُ غير الصريح[٢]:

ويكون ضميراً منفصلاً، نحو:

- « نحن قومٌ لا نأكل حتى نجوع».

أو موصولًا، نحو:

- ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾[٣].

---

(١) اسم الذات هو ما دَلّ على جسم يمكن إدراكُهُ بالحِسّ، واسم المعنى: ما دَلَّ على مُدْرَكٍ مُجَرّد.

(٢) يَشْمل الاسمُ غير الصريح الضميرَ، واسمَ الإشارة، والاسمَ الموصولَ، واسمَ الاستفهامَ، واسمَ الشّرط، فكلٌّ من هذه الأسماء بحاجة إلى بيان يصحبها، ويَدُلّ عليها.

(٣) سورة الحديد ٥٧/ ٧.

أو اسم استفهام: نحو قوله تعالى:

- ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾[1]

أو اسم شرط: نحو قول المتنبي:

من يَهُنْ يَسْهُلِ الهوانُ عليه ما لِجُرْحٍ بميّتٍ إيلامُ

أو اسم إشارة: نحو: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾[2].

(٣) المصدر المُؤَوَّل:

كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[3].

وتأويله: «صيامُكم».

وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾[4].

وتأويله: جَزَعُنا وصَبْرُنا سِيّان.

ويُحمَلُ على ذلك أيضاً المَثَلُ القائل:

«تسمعُ بالمُعَيْدي خيرٌ من أن تراه»[5]

---

(١) سورة يَس ٣٦/ ٥٢.
(٢) سورة الشعراء ٢٦/ ٢.
(٣) سورة البقرة ٢/ ١٨٤.
(٤) سورة إبراهيم ١٤/ ٢١.
وتُسَمّى الهمزةُ هنا همزةَ التّسوية، وهي من الحروف المَصدريّة، أي: تؤول مع الفعل الذي بعدها بمصدر، ويَكون المصدر المؤول مبتدأً مُؤَخّراً.
(٥) في هذا المثل روايات: لَأنْ تسمعَ، أن تَسْمَعَ، تسمعُ.
وجاء في مجمع الأمثال: تسمعُ، ثم ذكر أن المختار: أن تسمعَ. =

٢ - أحكام المبتدأ

- الحكم الأول: المبتدأ مرفوع وجوباً:

أ - إذا كان المبتدأ اسماً صريحاً كانت علامةُ الرَّفْعِ بحسب نوعه نحو[١]:

- «الجنّةُ حَقٌّ والنّارُ حَقٌّ»
- المتحابّان في اللّه في ظِلّ الرحمن
- المؤمنون إخوةٌ.
- ذو الوجهين مَذْمومٌ.

ب - إذا كان المبتدأ اسماً غير صريح أو مَصْدراً مُؤَوّلاً فهو في محل رفع. وتقدَّمت الأمثلة على ذلك في الفقرة السابقة.

جـ - يجوز أن يأتي المبتدأُ مجروراً لفظاً بحرف جَرٍّ زائد[٢]، أو بحرف جَرٍّ شبيه بالزائد، ومع هذا يبقى حكمه الرفع.

= والمُعَيْدي: تصغير مَعَدِّيّ نسبة إلى مَعَدّ، وخُفّفت الدال، وتسمع: بالنصب على تقدير «أن».

انظر مغني اللبيب ٣/ ٤٦٤، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩، وشرح المفصَّل ٣/ ١٦، ٦٢، والمستقصى ١/ ٣٧٠.

(١) يُرْجَعُ في بيان علامات الإعراب الأصلية والفرعية إلى «نحو العربية» الكتاب الأول ص/ ٤١ وما بعدها.

(٢) حرف الجر الزائد هو ما يُسْتَغْنَى عنه من حيث الإعراب، ولا يحتاج إلى متعلَّق، ولكنه لا يُسْتَغْنَى عنه من حيث المعنى؛ لأنه يفيد التوكيد حيث يُزاد. =

- مثال جَرّه لفظاً بحرف الجَرّ الزائد قولُك:

بِحَسْبِكَ حُسْنُ السُّمْعَةِ

حيث الباء هنا حرف جَرّ زائد، و «حَسْب»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضَمّة مقدّرة منع من ظهورها ٱشتغالُ محلها بحركة حرف الجرّ الزائد، فإذا حَذَفْتَ الحرفَ رُدَّ المبتدأُ إلى الأصل: فتقول:

حَسْبُك حُسْنُ السُّمْعَة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى[1]:

﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

- ومثالُ جَرِّ المبتدأ لفظاً بحرف جَرٍّ شبيهٍ بالزائد قولُه ﷺ[2]:

« يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارِيَةٌ يَوْمَ القيامةِ »

وفيه: جُرَّ المبتدأ «كاسيةٍ» لفظاً بالحرف «رُبَّ» مع بقاء حكمه على الرفع.

= والشّبيه بالزائد ما لا يمكن الاستغناء عنه في اللفظ ولا في المعنى، غيرأ نه لا يَحْتَاجُ إلى متعلق، فهو يشبه الزائد بهذه الخاصية الأخيرة وهي عدم التعلّق؛ ولذا سمي شبيهاً بالزائد، وهو شبيه بالأصلي لأنه لا يستغنى عنه، وأشهر هذه الأحرف رُبَّ، ومثلها خلا وعدا وحاشا، أحرفَ جَرّ.

(١) سورة فاطر ٣/٣٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٢١، وفتح الباري ٣/ ٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٦.

ومن ذلك، وقوعُ المبتدأ بعد «واو رُبَّ» في مثل قول المتنبي:

وَجَاهِلٍ مَدَّهُ فِي جَهْلِهِ ضَحِكي حَتَّى أَتَتْهُ يَدٌ فَرّاسَةٌ وفَمُ

- الحكم الثاني: المبتدأُ يكون معرفةً أو نكرةً مفيدة:

الإسنادُ يتضمّن حكماً هو «الخبر» على محكوم عليه هو «المبتدأ». والإخبارُ لا يكون مفيداً إذا كان عن مجهول؛ لذلك يمتنع الاَبتداءُ بنكرةٍ مَحْضٍ كما في قولك: كتابٌ معي.

لعدم تحقُّقِ الفائدة من الكلام. فإذا قلتَ: كتابُ النحو معي، فقد تَمّت الفائدة؛ لأنّ المبتدأ مُعَرَّفٌ بالإضافة.

وبين الممتنع؛ وهو الاَبتداءُ بالنكرة المَحْضِ، والواجب؛ وهو الاَبتداءُ بالمعرفة هناك حَدٌّ وسط يجوز البَدْءُ به، وهو النكرةُ المفيدة في مثل قولك:

كتابُ نَحْوٍ معي

وفيه خُصِّصت النكرةُ «كتاب» بالإضافة إلى نكرة مثلها وهي «نَحْو»، وتتحقَّق الإفادةُ من النكرة في مواضع كثيرة نأتي على ذكرها في حديثنا عن «مُسَوِّغات الاَبتداء بالنكرة».

- **الحكمُ الثَّالثُ: يجوزُ حَذْفُ المبتدأ إذا دَلّ عليه دليل:**

في اللغة العربية أَصْلٌ عامٌّ هو جواز الحَذْفِ لما دَلّ عليه دليلٌ، ويتحقّق هذا الأصلُ في المبتدأ.

فإذا سألك سائلٌ: كيف أنتَ؟ فأجبتَ: بخيرٍ.

فقد حَذَفْتَ المبتدأَ للعلم به من قرينة السُّؤال؛ إذ إنّ تمامَ الكلامِ: أنا بخير.

وشواهدُ ذلك كثيرةٌ، منها:

- قوله تعالى[1]: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۚ﴾.

وتقديرُ الكلام: فَهُمْ إخوانُكم.

- قوله تعالى[2]: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾

وتقديرُ الكلام: فَعَمَلُه لِنَفْسِهِ، فإساءَتُه عليها.

- قوله تعالى[3]: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾

وتقديرُ الكلام: هذه سُوْرَةٌ.

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠.

(٢) سورة فصلت ٤١/ ٤٦.

(٣) سورة النور ٢٤/ ١.

- **الحكم الرَّابِعُ: وُجوبُ حَذْف المبتدأ في مواضع معيّنة:**

بُنِيَت العربيةُ على الإيجاز، ومن ثَمَّ دَرَجَ العربُ في كلامهم على ٱلتزامِ حَذْفِ المبتدأ في المواضع الآتية:

١ - من أساليب القَسَم عند العرب قولهم:

في ذِمّتي لَأَحُجَّنَّ هذا العام بإذن الله.

وفي مثل هذا القول يكون الإخبارُ قَسَماً صريحاً دَلَّ عليه جوابُ القَسَم: لَأَحُجَّنّ؛ لٱقترانه باللّام وتَوْكيده بالنون الثقيلة، وفي هذا الأسلوب يُحْذَفُ المبتدأُ وجوباً ويكون تقديرُ الكلام:

في ذِمّتي يمينٌ...

٢ - في قوله تعالى[1]: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾

جاء المصدرُ: «صَبْرٌ»[2] مرفوعاً نائباً عن فِعْله «أَصْبِرُ».

وهو هنا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ وجوباً تقديره[3]:

أَمْري أو حالي أو شأني صَبْرٌ جميلٌ.

---

(١) سورة يوسف ١٨/١٢، وانظر الآية ٨٣.

(٢) أما إذا جاء المصدرُ النّائبُ عن فعله منصوباً كقوله ﷺ: «**صبراً آلَ ياسِرٍ فإن موعدكم الجنّة**». فإنّه يكون مفعولاً مطلقاً لفعلٍ محذوف، والتقدير: اِصبروا صبراً.

(٣) ذهب الزمخشري وٱبن هشام وغيرهما إلى أنّ مثل هذه الآية يحتمل فيها أيضاً حَذْفُ الخبر وإعراب «صبرٌ» مبتدأ، قال: «صبر جميل أمثل من غيره».
انظر مغني اللبيب ٦/ الجهة الخامسة من الباب الخامس.

ومثل ذلك قوله تعالى[1]: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾.

وتقديرُ الكلام: أَمْرُنا طاعةٌ.

٣ - في أسلوب المدح والذَّمِّ كقولنا:

- نِعْمَ القائِدُ خالدٌ.

- بِئْسَ الرَّجُلُ أبو لهبٍ.

جاء المخصوصُ بالمَدْح «خالد»، والمخصوصُ بالذَّمّ «أبو لهب» بعد «نعم» و«بئس»، فأَعْرَبَهُ النّحاةُ أعاريب[2]، منها إعراب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، وتقديرُ الكلام على هذا الوجه:

- نعم القائد هو خالد.

- بئس الرجل هو أبو لهب.

---

(١) سورة النساء ٤/ ٨١.

هذه قراءة الجمهور «طاعةٌ» بالرفع وخُرّجت أيضاً على تقدير: منا طاعةٌ، فيكون مبتدأ.

وأما قراءة النصب «طاعةً» فهي نصب على المصدر. أي: المفعولية المطلقة.

انظر القراءتين وقراءهما في معجم القراءات ٢/ ١١٦.

(٢) في إعراب هذا الأسلوب أوجه أخرى هي:

أ - إعراب المخصوص بمدح أو ذم بدلاً من الفاعل، وهو أضعف الأعاريب.

ب - إعراب المخصوص بمدح أو ذَمٍّ مبتدأً حُذِف خبره.

وتقدير الكلام على هذا الوجه:

خالد الممدوح، أبو لهب المذموم، ولا بأس به.

جـ - إعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وهو عندنا أرجح هذه الأعاريب وأثبتها.

٤ - إذا ٱشتمل الكلامُ على منعوتٍ مجرورٍ كقولك:

- أَقْدَمْتُ على التضحيةِ الواجبةُ.

أو منصوبٍ كقولك:

- أَدّيْتُ الصلاةَ المفروضةُ

برفع: الواجبة، والمفروضة؛ فإنك تكون قد قطعت التبعية بالمخالفة بين حركتي الإعراب في النعت والمنعوت، وجعلت النعت ٱستئنافاً[1] لكلام جديد. وحينئذٍ يكون النعتُ المقطوعُ خبراً لمبتدأ واجبِ الحَذْفِ، وتقديرُ الكلام:

هي المفروضةُ، هي الواجبةُ.

ويكون قَطْعُ النعت لما يأتي:

- **للمدح**؛ نحو: الحمدُ للهِ **الحميدُ**.
  فهي على تقدير: هو الحميدُ.
- **للذّمّ**، نحو: أعوذ بالله من الشيطانِ **الرجيمُ**

---

(١) يجوز إتباع النعت للمنعوت من حيث الإعراب، كما يجوز قطع النعت عن التبعية في الإعراب لما قبله، بأن يُقْطَعَ بالنصب بفعل محذوف، يدلُّ على مدح أو ذَمّ أو تَرحُّم، كما يجوز أن يُقْطع بالرفع للأغراض نفسها على أنه خبر لمبتدأ محذوف. وسوف نأتي على تفصيل هذا في الكتاب الرابع إن شاء الله تعالى.

- للتّرحُّم، نحو: **أَشْفَقْتُ على المريضِ المسكينُ**

- **الحكمُ الخامسُ: الأَصْلُ في المبتدأ أن يتقدَّم، وفي الخبر أن يتأَخَّر:**

وقد يكون التقديم في أحدهما جائزاً، أو واجباً، أو ممتنعاً، ويأتي تفصيلُ القول في كل ذلك في مبحث الإسناد.

* * *

٣ - مُسَوِّغات الأبتداء بالنكرة

قَدّمنا أنّ الأصلَ في المبتدأ أن يكون معرفةً حتى تتحقّق الفائدةُ من الإخبار عنه، فإن لم يكن معرفةً جاز أن يكون نكرةً مفيدةً[١]، وتكتسب النكرة وَصْفَ الإفادةِ بطُرُقٍ كثيرة، بلغت عِدَّتُها عند بعض العلماء[٢] أكثر من ثلاثين حالة، غير أنّ من الممكن إجمالَ أهمها وأكثرها شيوعاً فيما يأتي:

(١) أن يكون المبتدأ نكرةً مؤخّرة والإخبار[٣] عنه بجارٍّ ومجرور أو ظرف مقدَّمَيْن:

- ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٤].
- ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٥].

(٢) أن تعتمد النكرةُ على ٱستفهامٍ أو نفي، نحو:

- ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٦].
- **ما باطِلٌ منتصرٌ.**

---

(١) انظر فيما سبق ص ١٩.

(٢) من هؤلاء بهاء الدين ابن النحاس. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٩٩.

(٣) ليس الظرف ولا الجارّ والمجرور هما الخبر على الحقيقة، بل الخبر محذوف، ويأتي بيان هذا مفصّلاً في موضعه.

(٤) سورة الرعد ١٣/ ٣٨.

(٥) سورة ق ٥٠/ ٣٥.

(٦) سورة النمل ٢٧/ ٦٣.

(٣) أن تكون النكرةُ مُخَصَّصةً بوَصْفٍ أو بإضافةٍ نحو:

- قولٌ معروفٌ صدقةٌ.

- ساعةُ علمٍ خيرٌ من سنةِ عبادة.

ومنه الحديث[١]:

- « **خمسُ صَلَواتٍ كتبهُنَّ اللهُ في اليوم والليلة**».

(٤) أن تكون النكرة دُعاءً نحو:

- ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[٢].

- ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[٣].

(٥) أن تكون مُصَغَّرة نحو:

- شُوَيْعِرٌ قادِمٌ.

فالتصغيرُ هنا على معنى: شاعر ضعيف قادم.

(٦) أن تكون النكرةُ صفةً قائمةً مقام الموصوف المحذوف نحو:

مؤمنٌ خَيْرٌ من منافق.

والأصل: رجلٌ مؤمنٌ...

---

(١) انظر المُوَطَّأ ١/ ١٢٣ «باب الوِتْر»، وانظر مغني اللبيب ٥/ ٤٤٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٧، والهمع ٢/ ٢٩، والأرتشاف/ ١١٠٠.

(٢) سورة الأعراف ٧/ ٤٦.

(٣) سورة المطففين ٨٣/ ١.

(٧) أن تُفيدَ النكرةُ التنويعَ نحو:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرْ

(٨) أن تأتي النكرةُ بعد «لولا»، نحو:

- لَوْلَا ٱصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلّ ذِي مِقَةٍ

لَمَّا ٱسْتَقَلَّت مَطَايَاهُنّ لِلظَّعَنِ

(٩) أن تقع النكرةُ بعد فاءِ الجزاءِ كما في المَثَل:

- إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّباط[1].

(١٠) أن تقترن بها لامُ الٱبتداء نحو:

- لَنَصْرٌ آتٍ.

(١١) أَنْ تفيد النكرةُ العمومَ نحو:

﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[2].

وأصله: كُلّ العباد.

(١٢) أَنْ يكون في النكرة معنى التعجُّبِ نحو:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا ٱجْتَمَعَا

وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

---

(١) يُضرَب للرضا بالحاضر وعَدَم الأسف على الغائب.
مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٥، والمستقصى ١/ ٣٧٢ «إن فَرّ»، ويروي «إن ذهب»، وانظر مغني اللبيب ٥/ ٤٥٩ «إن مضى»، والهمع ٢/ ٣١، وجمهرة الأمثال ١/ ٩٢.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١١٦.

ففي البيت: - ما: نكرة[1] تامَّةٌ بمعنى شيء، وهي في مَحَلّ رفعٍ مبتدأ، والجملةُ بعدها خبرٌ عنها.

(١٣) أَنْ تكون النكرةُ وَصْفاً بالنَّسَب نحو:

عَرَبِيٌّ على رَأْسِ الفائزين.

أي: مَنْسُوبٌ إلى العرب.

(١٤) أَنْ تُعْطَف النكرةُ على معرفة أو بالعكس نحو:

الشيخُ وتلميذٌ في المسجد

تلميذٌ والشيخُ في المسجد.

(١٥) أَنْ يُعْطَفَ على النكرةِ نكرةٌ أخرى موصوفةٌ أو بالعكس نحو:

- **مقالٌ وخُطْبَةٌ بليغةٌ في الكتاب.**

ومن العكس قوله تعالى[2]:

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾.

---

(١) ذهب الأخفش إلى أنّ «ما» في هذا التركيب وما ماثله، اسم موصول في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده صلة الموصول، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: الذي أَحْسَن العلمَ شيءٌ. وبهذا يخرج المثال من باب الابتداء بالنكرة.
وقد ذكر هذا للأخفش، وهو أحد أقوال ثلاثة عنه، وذكروا أنه مذهب الكوفيين أو طائفة منهم.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٦٣.

(١٦) أَنْ يكون الإخبارُ عن النَّكرةِ من قبيل الخوارق والغرائب نحو:

- **بقرةٌ تكلَّمَتْ!**

- **شجرةٌ سَجَدَتْ**[١]**!**

(١٧) أَنْ يكون في النكرة معنى الأَمْرِ نحو قوله تعالى[٢]:

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾.

فقد قرأَ بعضُ القُرّاء[٣]: «وَصِيّةٌ» بالرفع، وعلى هذا يكون مبتدأً، وسَوّغ الأَبتداء ما به من معنى الأمر.

أمّا على قراءة النصب «وصيةً»[٣] ففيها معنى الطّلب أي: فَلْيُوصُوا وصيةً، ولكنها ليست مما نحن فيه.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٥/ ٥٥٤، وانظر صحيح البخاري ٢/ ١١٩٣، وسُنَنَ أَبن ماجَة. الحديث/ ٥٢٨ «حديث سجود الشجرة».

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٤٠.

(٣) قراءة النَّصْب عن أبي عمرو وحمزة وأَبن عامر وحفص عن عاصم والحسن في رواية هارون عنه وروح وزيد عن يعقوب واليزيدي والشنبوذي، «وصيةً» مفعول ثانٍ، أو منصوب على المصدر.

وقراءةُ الرفع عن نافع وأَبن كثير وعاصم في رواية أبي بكر، ومجاهد، وأَبن مسعود، وأبي جعفر برواية رويس وقتادة وخلف وأَبن محيصن والمطوعي والحسن في رواية أَبن أرقم عنه والأعرج وأَبن أبي إسحاق «وصيةٌ».

وفيهما من التخريج غير ما ذكرناه. انظر معجم القراءات ١/ ٣٣٩ ففيه المراجع وتفصيل القول في تخريج الرفع.

(١٨) أَنْ تأتي النكرةُ في مَعْرِض المُنَاقَضَةِ نحو قولك:

- **طالبةٌ متفوّقةٌ.**

وذلك تنقض به قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنّ المتفوّق طالبٌ.

(١٩) أَنْ تأتي النكرةُ بعد «إذا» الفُجَائِيّة نحو:

نظرتُ فإذا سَبَعٌ قادمٌ.

(٢٠) أَنْ يُرَاد بالنكرةِ حقيقةُ الشيء نحو:

يَقينٌ خَيْرٌ من شَكٍّ.

ونحو قول عمر رضي الله عنه[١]:

« **تمرةٌ خيرٌ من جَرادة** ».

(٢١) أَنْ يكون المبتدأُ شرطاً نحو:

مَن يَصْبِرْ يَفُزْ.

(٢٢) أَنْ تكون النكرةُ محصورةً كما في المثال:

« **شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ**»[٢].

وتقديره: ما أَهَرّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ.

---

(١) انظر الموطأ - كتاب «الحج» ١/ ٤١٦، وشرح الكافية ١/ ١٠٨، وتخريج أحاديث الرضي على الكافية للبغدادي/ ٩٠.
وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٨ هو قول لابن عباس.

(٢) ويمكن تخريجه على الوصف المقدّر أي: شرٌّ عظيم أَهَرّ ذا نابٍ.
وانظر مغني اللبيب ٥/ ٤٤٢، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، والمستقصى ٥/ ٤٤١. =

(٢٣) أَنْ تكون النكرةُ موصوفةً بوصفٍ مُقَدّر نحو:

أَمْرٌ أَتى بكَ[1].

أي: أمرٌ عظيم.

(٢٤) أَنْ تقع النكرةُ في صدر جملة الحال مقترنةً بالواو أو غير مقترنة بها كقول الشاعر:

- سَرَيْنا ونَجْمٌ قَد أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا

مُحَيّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وقول آخر:

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيَهَا

وَأَنَّهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ

الذِّئْبُ يَطْرِقُها في الدَّهْرِ وَاحِدَةً

وَكُلَّ يَوْم تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

(٢٥) أَنْ تَكونَ النَّكِرة عاملةً فيما بعدها نحو:

مراجعةٌ حَقّاً خَيْرٌ من تمادٍ في باطل.

حيث «مراجعةٌ» مَصْدَرٌ عَمِلَ النَّصْبَ في «حَقّاً» على أنه مفعول به.

= وانظر تفصيل القول فيه وفي مراجعه في الحاشية/ ٣ من مغني اللبيب بتحقيق عبداللطيف الخطيب.

(١) ويمكن أن يخرج على الحصر أي: ما أتى بك إلا أمر عظيم.

ومنه الحديث[1]: «**أَمْرٌ بمعروفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ**».
فالجارّ والمجرور معمولان للمصدر في الموضعين، متعلّقان به.

(٢٦) أَنْ تَأْتِي النَّكرة بعد «كم» الخبريّة، ومنه قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جريرُ وَخَالَةٌ
فَدْعَاءُ قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

جاءت «كم» في البيت صالحةً للاستفهام والإخبار، ويجوز في النكرة بعدها «عَمّة» الجرُّ والنصبُ والرفعُ، ولكل حالةٍ توجيهها، وما يهمنا هنا هو حالة الرفع، وعليه تكون «كم» في محل نصب، ظرف متعلّق بقوله «حَلَبَتْ»، و«عَمَّةٌ» مبتدأ نكرة.

* * *

ونقولُ في خِتَامِ هذا المبحث: إنّ تلكم هي أهم المواضع التي تكتسبُ النكرة فيها صفة الإفادة، ومن ثَمّ يَسُوغُ البَدْءُ بها، أَمّا ما بقي من هذه المواضع - وهو قليل - فيمكن رَدُّه إلى ما ذكرناه بالتَّلَطُّف والتَّأْويل، وقد أَجْمَلَ القَوْلَ فأَجادَ إِمامُ نحاة العربية

---

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم ٥/ ٣٣٣ «أَمْرٌ بالمعروف صدقةٌ ونَهْيٌ عن المنكر صَدَقَةٌ».
ويأتي في كتب النحو صدر هذا الحديث «بمعروف» كذا منكّراً.
انظر مغني اللبيب ٥/ ٣٤٣.

سيبويهِ، فذكر أنّ مناطَ الأبتداء بالنكرة إنما هو الفائدة، فإذا أفادت النكرةُ فقد جاز الأبتداءُ بها[1].

* * *

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢ - ٢٣، وانظر ١/ ١٦٦، وفي الأرتشاف/ ١١٠٢ «ولم يشترط سيبويه في جواز الأبتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة».
وانظر مغني اللبيب ٥/ ٤٣٩، وشرح المفصّل ١/ ٨٦.

الخَـــبَرُ

١ - تعريفه:

الخبرُ هو الحُكْمُ أو الوَصْفُ المُسْنَدُ إلى المبتدأ، وبه تتمُّ فائدةُ الكلام، فيَحْسُنُ السُّكوتُ عليه، وإذا تأمّلنا الآيات الكريمة الآتية:

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾[١].

﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾[٢].

﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾[٣].

وجدنا جميعَ ما تحته خَطٌّ لازماً لتمام الفائدةِ من الكلام، ومن ثَمَّ فَكُلٌّ منها خَبَرٌ، أي: وَصْفٌ مُسْنَدٌ للمبتدأ.

وللخبر صُوَرٌ، أي: تراكيبُ يتحقَّق فيها، وأحكامٌ نحويّةٌ يستبينُ بها صوابُ الكلام من خَطَئِه، وفيما يأتي تفصيلٌ وبيان.

---

(١) سورة يوسف ١٢/ ٢١.

(٢) سورة الحج ٢٢/ ٧٥.

(٣) سورة الفتح ٤٨/ ١٠.

٢ - صُورتا الخَبَر:

للخبرِ صورتان:

أ - **الخبر المفرد:** ويكون بلفظٍ مفردٍ - أي: ليس جملة - وإنْ جاء في صورة المُثَنّى أو الجمع نحو:

- **الحقُّ أَبْلَجُ.**

وفي الحديث:

- « **الشَّمْسُ والقَمَر آيتانِ مِنْ آياتِ الله** ».
- **الصَّالحون قانتون.**
- **الصّالحاتُ قانتات.**

فكلُّ ما تحته خَطٌّ هو خَبَرٌ مفردٌ وَإِنْ جاءَ مرةً بالإفْراد، وأخرى في صورة التَّثْنِية، وثالثة في صورة الجمع بنوعَيْه.

ب - **الخَبَرُ الذي هو جملة:**

- ويكون جملةً فعليّةً أو جملةً اسميّةً كقوله تعالى:
- ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[1].
- ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾[2].

وتكون الجملةُ فعليّةً أو اسميّة في محل رفع خبر عن المبتدأ.

---

(١) سورة القصص ٢٨/ ٦٨.

(٢) سورة الرعد ١٣/ ٥.

ولا بُدَّ في هذا النوع من الإخبار أن تشتمل جملةُ الخبرِ على رابطٍ يربطها بالمبتدأ نحو:

الخطيبُ قولُه بليغٌ

فإذا عُدِمَ الرَّابط وهو الضميرُ في «قوله» لم تتحقَّقِ الإفادةُ كأن تقول:

الخطيبٌ قولٌ بليغٌ

ولهذا الرّابط صورٌ مختلفةٌ يأتي الحديث عنها تفصيلاً عند عِلاجِ مسائلِ الإسْناد.

٣ - الإخبارُ بِشِبْه الجملة:

في الإخبار بِشِبه الجملة مسألتان:

المسألةُ الأولى:

يستعملُ شِبْهُ الجملة: أي الجارّ والمجرور والظرف في الإخبار عن المبتدأ، وتتمُّ به الفائدة نحو:

- ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾[1] - جار ومجرور.
- **الحقُّ فوقَ القوة** - ظرف مكان.
- **الإفاضةُ من عرفات وقتَ الغروب** - ظرف زمان.

---

(١) سورة النور ٢٤/ ٣٥.

وللنُّحاة في شأن هذا التركيب رأيان:

- **الرأيُ الأوَّل**: أنّ شبه الجملة ليس هو الخبر، ولكنه متعلَّقٌ بمحذوفٍ مقدَّر. وهذا المحذوفُ المقدَّرُ هو الخبرُ على الحقيقة. وأصحابُ هذا الرّأي يختلفون في تقدير المحذوفِ في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ على قولين:

أ - أنّ أَصْل التركيب: المصباحُ (كائنٌ أو مُسْتَقِرٌّ) في زجاجة، فالمتعلَّق هو كونٌ محذوف يُعَبِّر عن صفة مطلقة، هي مُجَرَّدُ الوجود؛ وبذلك يكون خبراً مفرداً[1].

ب - أَنّ أَصْلَ التركيب هو: المصباح (ٱستقَرَّ) في زجاجة، وبذلك يكون الخبرُ جملةً فعليّة[2].

- **الرَّأْيُ الثّاني**: أنّ شِبْه الجملةِ قِسْمٌ ثالث، وهو ليس بمفرد ولا جملة[3].

والصَّوابُ الراجح عندنا في هذه المسألة هو الرأيُ الأوّلُ، أي: أنّ شبه الجملة متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو الخبر. أما الرَّأْيُ الثاني - وهو الشّائع بين المُعْرِبين في زماننا هذا - فضعيفٌ لا سَنَدَ له؛ لأنه يُصادِمُ بعض

---

(١) وهو قول الأخفش وأحد قَوْلَيْ سيبويه.

(٢) وهو قول جمهور البصريين، وأحد قولي سيبويه.

(٣) وهو رأي أبي بكر بن السرّاج، ونقله عنه تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

الأُصول الثابتة بإجماع النُّحاة بصريِّهم وكوفيّهم[1].

المسألةُ الثّانية:

قَدَّمنا أنّ من بين صور المبتدأ الاَسمُ الصريح، وأنّ الاَسمَ الصَّريح يأتي على نوعين[2]:

أ - اَسم الذّات، ويُسَمّونه أيضاً اَسمَ الجُثّة، وهو ما دَلّ على جِسْمٍ.

ب - اَسم المعنى، وهو ما دَلَّ على مُدْرَكٍ بالعقل[3].

ويختلف الأمر في الإخبار بالظرف تبعاً لهذا التقسيم على الوجه الآتي:

(١) يجوز الإخبارُ بظرفِ المكان عن اَسمِ الجُثَّةِ واَسمِ المعنى فتقول:

الرايَةُ فوق المَبْنى. : إخبار عن اَسم جثة.

الرَّحْمَةُ فوق العَدْل. : إخبار عن اَسم معنى.

(٢) يجوز الإخبارُ بظرفِ الزَّمان عن اَسم المعنى، فتقول:

الصَّبْرُ ساعةَ الشِّدةِ.

---

(١) بيان ذلك أن النحاة أجمعوا على أن خبر النواسخ الحرفية «إنّ وأخواتها» لا يتقدّم على اَسمها مطلقاً ومن هنا يعرض الإشكال في إعراب مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٢٢.
ويأتي في باب النواسخ الحرفية تفصيلُ ما أَجْمَلْناهُ هنا.

(٢) انظر ما سبق ص: ١٥.

(٣) ويكون هذا غالباً في المصادر بأنواعها.

على حين يمتنعُ الإخبارُ به عن ٱسمِ الجُثَّةِ؛ إذ لا تتحقَّقُ الفائدةُ بمثل قولك:

المرءُ يومَ الٱمتحان

غير أنّه في بعضِ السِّياقاتِ قد تتحقَّق الفائدةُ بمثل هذا الإخبار كأن تقول:

- الهلالُ الليلةَ.

- المطرُ شتاءً.

إذ يَسْتبين بقرينةِ السِّياقِ أَنَّكَ تعني: ظُهُورُ الهِلالِ، ونُزُولُ المَطَر، وحينئذٍ يكون الإخبارُ بظرف الزَّمان عن ٱسم الجثّة جائزاً.

* * *

بيتا الألفية:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ٱو بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ ٱسْتَقِرْ

وَلَا يَكُون ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَن جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِد فَأَخْبِرا

* * *

٤ - أَحْكَامُ الخَـــبَر

للخبر أحكامٌ تضبط قواعِدَ وروده في الكلام، وبيانها ما يأتي:

١ - الخبرُ مرفوعٌ وجوباً:

أ - فإذا كان مُفْرداً مُعْرَباً كانت علامةُ رفعه هي العلامة المناسبة بحسب نوعه، أصليّة أو فرعيّة، ظاهرة أو مُقَدَّرة، فتقول:

- **المؤمنُ صادقٌ.**
- **الرَّجُلان مُتَحابَّان في الله.**
- **المسلمُ أَخو المُسْلِم.**
- **المُؤْمنون متعاونون على الخير.**
- **اللهُ هادِينا إلى الحقِّ.**

ب - وإذا كان مفرداً مبنيّاً، أو جملة، أو مَصْدراً مؤوَّلاً كان في محل رفع، ففي إعراب قوله تعالى[1]:

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾.

يكون «الذي» اسماً موصولاً مبنيّاً على السكون في محل رفع خبر، والجملة بعده صِلَةٌ له. وفي قوله تعالى:

- ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) سورة الحشر ٥٩/ ٢.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣/ ٤.

- ﴿وَأُولَٰئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾[1].

تكون الجملتان خبراً في مَحَلِّ رَفْع.

- وفي إعراب قولِه ﷺ:

- «**الإحسانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تراه**...».

يكون المصدر المُؤَوَّل من «أَنْ» والفعل في محل رفع خبر، والتقدير: الإحسانُ عبادَةُ الله...

٢ - الأَصْلُ في الخَبر أَن يكون مشتقّاً:

أ - المُرادُ بالمشتَق ما كان فيه معنى الوَصْف، وهو ٱسمُ الفاعل، وٱسم المفعول، والصِّفة المُشَبَّهة، وصيغة المبالغة، وٱسم التفضيل.

وعِلَّةُ ذلك أَنّ الخبر في أَصْله هو حُكْمٌ أو وَصْف، وكلاهما يناسِبُ المشتقَّ لا الجامِد.

تقول:

- **الحقُّ غالبٌ**: (اسم فاعل).
- **الباطلُ مغلوبٌ** (اسم مفعول).
- **المؤمنُ فَطِنٌ** (صفة مُشَبَّهة).
- **الدُّنيا خَدَّاعةٌ** (صيغة مبالغة).
- «**نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ من عمله**» (اسم التفضيل).

---

(١) سورة الرعد ١٣/ ٥.

وفي كلٍّ هذه الأخبار ضميرٌ مستترٌ يعود على المبتدأ[1].

ب - يجوز أن يأتي الخبرُ اسماً جامداً، ويكون الخبر الجامِدُ على نوعين:

ما يتحمَّل ضميراً مستتراً كقولك:

- **قلبُ الكافِرِ حَجَرٌ.**

فالخبرُ «حجرٌ» جامد مؤوَّل بمشتقّ؛ إذ المعنى: قلبُه قاسٍ.

ما لا يتحمل ضميراً مستتراً كقوله تعالى:

- ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي...﴾[2].

٣ - الأَصْلُ في الخبرِ المُفْرَدِ أن يُطَابِقَ المبتدأَ[3]:

أ - ويَشْمَلُ ذلك المطابقةَ في العدد (إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً)، وفي الجِنْسِ (تذكيراً وتأنيثاً).

---

(١) من بين المشتقّات ما لا يتحمّل ضميراً مستتراً مثل: اسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان.

(٢) سورة يوسف ١٢/ ٩٠.

(٣) المطابقةُ بين المبتدأ والخبر المفرد هنا هي الأصلُ. ويجوز أن يتخلَّفَ هذا الحكم لنُكتةٍ بلاغيَّة؛ فيكونُ عَدَمُ التطابُقِ هو الأَبْلَغ، ومنه قولُ شوقي في صِفة القَلْب:

ولي بين الضُّلوعِ دَمٌ ولَحْمٌ هما الواهي الذي ثَكِلَ الشَّبابا

وقوله في مدح النبيّ ﷺ:

وإذا رَحِمْتَ فأَنْتَ أُمٌّ أو أَبٌ هذان في الدُّنيا هما الرُّحَماءُ

فالدَّمُ واللّحمُ يَؤُوْلان إلى واحدٍ هو القَلْبُ. والرَّحمةُ الحقَّةُ لا تتخطّى الأبوين إلى مَن سِوَاهما، فهما الرُّحماءُ على الحقيقة، وليس الرحيمين فَحَسْب.

يقول تعالى:

- ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[1] (مطابقة في الإفراد).
- ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾[2] (مطابقة في التثنية).
- ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[3]

(مطابقة في الجمع).

- ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾[4]

(مطابقة في الجمع والتأنيث).

ب - إذا كان الخبرُ جامداً غير مُؤَوَّلٍ بمشتقّ، أي: لا يتحمَّلُ ضميراً مستتراً فإنَّ المُطابَقَةَ تكونُ جائزةً لا واجبة.

قارِنْ فيما يأتي:

- «**الشَّمْسُ والقمرُ آيتان من آيات الله**». (حالة مطابقة).
- «**الناسُ رَجُلان: عالمٌ ومُتَعَلِّمٌ، ولا خَيْرَ فيما سواهما**.

(حالة عدم مطابقة).

---

(١) سورة الكهف ١٨/ ٣٥.

(٢) سورة الحج ٢٢/ ١٩.

(٣) سورة الكهف ١٨/ ١٥.

(٤) سورة النساء ٤/ ٣٤.

٤ - يجوزُ حَذْفُ الخَبَرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ:

لا يختلف الخبرُ في هذا الشّأن عن المبتدأ، فما يُعْلَمُ بدليلٍ يجوز حَذْفُه، مثالُ ذلك:

- إذا سألك سائل: مَن مَعَكَ؟ فقلت: أخي.

حُذِف الخبر «معي» في الجواب؛ لأنّه معلوم من السّؤال.

- خرجتُ من بيتي فإذا المطرُ.

حُذِفَ الخبرُ بعد «إذا» الفجائية للعلم به من سياقِ الكلام.

وتقديرُه: نازل.

ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـــــــــدَكَ راضٍ وَالأَمْرُ مُخْتَلِف

أي: نحن بما عندنا راضون[1].

٥ - يَجِبُ حَذْفُ الخبر في مواضع مُعَيّنة:

وهذه المواضع هي:

أ - بعد لولا، ولوما الشرطيتين:

ومنه قولُ المتنبيّ:

لَوْلَا المَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمُ الجُودُ يُفْقِرُ والإِقْدَامُ قَتّالُ

---

(١) قد يَشْمَلُ الحذفُ المبتدأَ والخبرَ جميعاً للعِلّة نَفْسِها، فإذا سألك سائلٌ: هل الزُّوّار قادمون؟ فأجبت: نَعَمْ، فقد اكتفيت بحرف الجواب عن إعادة ذِكْر المبتدأ والخبر، وقِسْ على ذلك سائر أحرف الجواب.

وتقديرُ الكلام: لولا المَشَقَّةُ موجودةٌ.

ويجبُ حَذْفُ الخبر في هذا الموضع إذا دَلَّ على وجودٍ مُطْلَق. أما إذا دَلَّ على وَصْفٍ مقيَّدٍ فإنّه لا يُحْذَف.

قال ﷺ مخاطباً عائشة رضي الله عنها[1]:

«لولا قومُكِ حَدِيثو عَهْدٍ بِكُفْر لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيمَ».

فالخبر «حديثو عهدٍ» دَلَّ على وَصْفٍ مُقَيَّدٍ أُخْبِرَ به عن القوم، وليس على مُطْلَقِ[2] وجودهم؛ ولذلك لم يُحْذَفْ لئلا يؤدِّيَ ذلك إلى الإلباسِ وَفَوَاتِ المرادِ من الكلام.

ب - إذا وقع خبراً لمبتدأ هو نَصٌّ في القسم الصريح:

قال تعالى[3]: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، انظر فتح الباري ١/١٩٨ - ١٩٩، و٣/٣٥٣، وصحيح مسلم ٩/٨٨، وشواهد التوضيح والتصحيح ٥/٦، والموطأ ١/ ٣٦٣، وانظر الحديث فيه في مغني اللبيب ٣/٤٤٦ الحاشية/٤.

(٢) يجيء في هذا السِّياق قول أبي العلاء المعرّي:

يذيب الرُّعبُ منه كُلّ عَضْبٍ فَلولَا الغمدُ يُمْسِكُه لَسَالَا

فقد أُخِذَ عليه إثباتُ خبر المبتدأ بعد «لولا» وهو قوله: يمسكه.

وانظر مغني اللبيب ٣/٤٤٨ والحاشية/٢.

(٣) الحجر ١٥/٧٢، هو قَسَمٌ من الله سبحانه وتعالى بتعمير الله إيّاه، وهي كرامة لم يُعْطَها نبيّ غيره في القرآن المجيد.

فاللامُ في «لَعَمْرُكَ» هي لامُ الابتداء و«عَمْر» مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً، وتقديرُ الكلام: لَعَمْرُك قَسَمِي.

جـ - إذا وَقَعَ الخبرُ بعد عَطْفٍ بواوٍ يُفْهَمُ منها معنى المُصَاحَبَةِ:

ومثالُه أَنْ تقول:

- كُلُّ عصرٍ ومشكلاتُه.

- كُلُّ إِنْسانٍ وعملُهُ.

ففي الجملتين حُذِف الخبرُ وجوباً، وتمامُ الكلام:

كُلُّ عَصْرٍ ومشكلاتُه متلازمان. وكذا التقدير في الجملة الثانية: كُلّ إِنسانٍ وَعَمَلُه مُقْتَرِنان[1].

د - إذا اشتملتِ الجملةُ على حالٍ تتمُّ بها فائدةُ الكلام، فيُغْني وجودها عن ذِكْر الخبر.

ومن ذلك: **أَفْضَلُ صَدَقَتِكَ بَرِيئاً من الرّياءِ**

فالمرادُ بالعبارة هو: أَفْضَلُ صدقتك وأنت بريءٌ من الرِّياء. ومنه قولهم:

أَفْضَلُ صلاتِك خالياً مما يَشْغَلُكَ

---

(١) ذلكم هو مَذْهَبُ أهل البصرة، أما أَهْلُ الكوفة فَيَرَوْن أنّ العطف بالواو أغنى عن الخبر، وكلاهما على المَحجَّةِ إنْ شاء الله تعالى.

٦ - تعدُّد الخبر جائز[١]:

ومعناه جوازُ الإخبار بخبرين أو أَكْثَرَ عن المبتدأ الواحد، ومنه قوله تعالى[٢]:

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

ففي الآية ثلاثةُ أخبارٍ مفردةٌ، وخَبَرٌ هو جملةٌ اسميّةٌ.

وقوله تعالى[٣]:

﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

فهذه خمسةُ أخبارٍ على القراءة برفع «المجيد»، أمّا على قراءة الجرّ[٤] «ذو العرشِ المجيدِ» فإنه يكون صفة للعرش، ويخرج من

---

(١) القول بجواز تعدُّدِ الخبر بلا قَيْدٍ هو الراجح.
وذهب فريق من النحويين إلى أن الخبر لا يكون متعدّداً إلّا إذا كان الخبران بمعنى خبر واحد، كما تقول: الرّمان حلو حامض، فهما خبران بمعنى: مُزّ، ولذلك يقدرون في مثل آيتي الحشر والبروج مبتدأ محذوفاً مع كلّ خبر، أي: هو الله، هو الخالق... إلخ. وعلى ذلك فقِسْ.
انظر تفصيل هذا في الهمع ٢/ ٥٣ - ٥٤.

(٢) سورة الحشر ٥٩/ ٢٤.

(٣) سورة البروج ٨٥/ ١٤ - ١٦.

(٤) وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد وابن وثاب والأعمش وخلف وحمزة والكسائي والمفضل عن عاصم.
انظر معجم القراءات ١٠/ ٣٧١.

الخبرية، وعلى هذا يكون عدد الأخبار أربعة.

ومن هذا القبيل أيضاً قولُ الشَّاعر في صِفَةِ الذئب[1]:

يَـنَـامُ بِـإِحْـدَى مُـقْـلَـتَـيـهِ وَيَـتَّـقِـي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهوَ يقظانُ هاجِعُ

وكذلك قول الشاعر[2]:

مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

* * *

أَمَا وقد بَلَغْنا غايتنا من بيان المبتدأ والخبر تعريفاً وصُوَراً وأحكاماً فإنّا نأتي إلى بيان الأحكام الخاصَّة بالعلاقة بينهما التي هي علاقةُ الإسناد.

* * *

---

(١) قائله: حُمَيْدُ بنُ ثَور الهلاليّ. الديوان/ ١٠٥.
والشّائع في قافية هذا البيت في المصنّفات النحوية عند المتقدمين: يقظانُ نائمُ، والصواب بحسب ما ورد في ديوانه الذي أثبتناه.

(٢) قائلهما رُؤْبَةُ.
والبَتُّ: هو الكساء الغليظ، أو الطَّيْلَسَانُ من الصُّوْف، والمعنى أنه كساءٌ كافٍ للصيفِ ولاشتدادِ القيظِ وللشتاءِ.

علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر

عالجنا فيما تقدَّمَ مباحثَ تخصُّ المبتدأَ، وأخرى تخصُّ الخَبَرَ، أما فيما يأتي فنُوْرِدُ ما يخصُّ الأحكامَ النحويَّة المتعلّقة بالعلاقة بين الركنين، وتَشْمَلُ:

أ - أحكام الرّابط بينهما.

ب - أحكام التقديم والتأخير.

جـ - المبتدأ الذي هو وصف عامل في غيره.

ونختم حديثنا بفائدة عن العامل في كُلٍّ منهما.

* * *

أ - أحكام الرابط بين المبتدأ والخبر

١ - الرّابِطُ في الخبر المفرد:

في حديثنا عن أحكام الخبر ذكرنا أنّ الأصلَ في الخبر المفرد أن يكون مشتقاً، أو جامداً مؤوّلاً بالمشتق، وفي كُلّ أولئك يشتمل الخبرُ على ضميرٍ مستترٍ يعودُ على المبتدأ.

ويُمَثِّل هذا الضميرُ المستترُ صورةَ الرَّبطِ بين الركنين في الخبر المفرد[(١)].

٢ - الرّابِطُ في الخبر الجملة[(٢)]:

إذا وقع خبرُ المبتدأ جملةً فعليّةً أو اسميّةً فلا بُدَّ من أن تشتمل هذه الجملة على رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، وإلّا كان الكلام مفكّكاً، وانعدمَت الفائدةُ منه. والأَصْلُ في الرّابط أن يكون ضميراً عائداً على المبتدأ، وقد يَنُوبُ عن الضمير صور أخرى يتحقَّقُ بها الرَّبْط. وبيان ذلك فيما يأتي:

---

(١) انظر فيما سبق ص: ٤٢.

فإذا كان الخبر محذوفاً تعلّق به شبه الجملة، فلا يخلو الأمر من رابطٍ سواء أقَدِّرت المحذوف مفرداً نحو «كائن...»، أم فِعْلاً نحو «استقرَّ».

(٢) انظر في هذا مغني اللبيب ٥/ ٥٧٧ «تحقيق عبداللطيف الخطيب».

(أ) الرَّبط بالضَّمير:

- قد يكون ضميراً مستتراً:

﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[1].

فاعل «يصطفي» ضميرٌ مستترٌ يعود على لفظ الجلالة.

- وقد يكون ضميراً بارزاً.

الحقُّ رايـتُه عاليةٌ.

الضمير البارز في «رايته» هو الرابط.

- وقد يكون ضميراً مُقَدَّراً مفهوماً من السِّياق:

أَهْلُ الإيمان الرَّجلُ بألفٍ.

وتقديرُ الكلام: الرجل منهم بألف[2].

ومن هذا ما جاء في حديث أُمّ زَرْع[3]:

«زَوْجي المَسُّ مَسُّ أَرْنب، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنب»[4].

أي: المَسُّ منه، والرِّيح منه.

---

(١) سورة الحج ٢٢/ ٧٥.

(٢) ويُقاسُ على هذا ما ماثَلَه نحو قولهم: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهم.
أي: منوان منه، والمَنَا، والمناة: كيلٌ أو ميزان. وانظر مغني اللبيب ٥/ ٤٤١.

(٣) انظر مغني اللبيب ٥/ ٥٨١، وصحيح مسلم ١٥/ ٢١٢، وفتح الباري ٩/ ٢٢٠.

(٤) الزَّرْنب: نبتٌ طيّبُ الرائحة.

(ب) الرَّبط بغير الضمير:

ويتخذُ الصُّور الآتية:

- **اسم الإشارة:**

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1].

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[2].

فجملتا الخبر: ذلك خير، أولئك أصحاب النار، المبتدأ فيهما أسم إشارة، وهو الرابط.

- وقد يكون الرابطُ **تكرارَ المبتدأ بلفظه في جملة الخبر**، وأكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم والتهويل، ومنه:

﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[3].

﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[4].

﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[5].

- وقد يكون الرابطُ **العمومَ** الذي يدخل تحته المبتدأ:

المتنبِّي نِعْمَ الشّاعرُ.

---

(١) سورة الأعراف ٧/ ٢٦.
(٢) سورة الأعراف ٧/ ٣٦.
(٣) سورة الحاقة ٦٩/ ١.
(٤) سورة القارعة ١٠١/ ١.
(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٢٧.

ففي «الشاعر» عمومٌ بسبب «أل» يدخل تحته المتنبّي، وهذا هو مفهومُ الرَّبْط هنا[1].

* * *

فـــائـــــدة

يستغنى عن الرّابط في حالين[2]:

١ - إذا كان المبتدأ ضمير القصّة أو الشأن:

﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[3].

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4].

المبتدأ في الأولى ضمير القصة[5]، وفي الثانية ضمير الشأن، ولا رابط؛ لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى.

٢ - ومن ذلك «هِجّيرى أبي بكر لا إلـه إلا الله».

أي قوله في الهاجرة...، أو عادته ودأبه.

---

(١) اعترض أبو الحسن الأخفش على جَعْل مُطْلَق العموم رابطاً بين المبتدأ وجملة الخبر؛ لأنه يلزم عنه جوازُ مثل: زيدٌ مات الناسُ، وخالدٌ لا رَجُلَ في الدار، ورأى أنّ الأَوْلَى في مثل هذا أن تكون «أل» في فاعل «نعم» للعهد لا للجنس. شرح الأشموني ١/ ١٥٠، مغني اللبيب ٥/ ٢٩٣.

(٢) انظر مغني اللبيب ٥/ ٥٩٧، وشرح الكافية الشافية/ ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/ ٩٧.

(٤) سورة الإخلاص ١١٢/ ١.

(٥) يأتي الحديث عنهما في باب «إنّ» انظر ص/ ٢٤٥.

ومن ذلك قولهم:

نُطْقي الله حَسْبي وكَفَى

نطقي: مبتدأ أول، الله: مبتدأ ثان.

حَسْبي: خبر عن المبتدأ الثاني. والجملة الاسميّة: الله حَسْبِي: خبر عن المبتدأ الأول.

واستُغْنِيَ عن الرّابط لأنّ قولك: «الله حَسْبي» هو معنى «نُطْقي» ومن ذلك: «**قَوْلي: لا إله إلا الله**»[1].

* * *

(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ...﴾ يونس ١٠/ ١٠.

ب - التقديمُ والتَّأْخير

تقدَّمَ في أحكام المبتدأ والخبر النّصُّ على أنّ الأصل في المبتدأ أَنْ يتقدَّمَ، وفي الخبر أَنْ يتأخَّرَ، وقد يتقدَّمُ الخبر على المبتدأ خلافاً للأصل، ويتحصَّلُ لنا من ذلك الحالات الآتية:

١ - امتناعُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ.

٢ - وجوبُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ.

٣ - جوازُ التقديم والتأخير جوازاً مستوي الطرفين.

وفيما يأتي بيانٌ وتفصيل.

* * *

١ - مواضعُ ٱمتناع تقديمِ الخبرِ على المبتدأ

يمتنعُ تقديمُ الخبر على المبتدأ، ويجبُ ٱلتزامُ الرتبةِ بينهما على الأصلِ في المواضع الآتية:

(١) إذا كان المبتدأ من الأسماء التي لها صَدْرُ الكلام في الٱستعمال ومن ذلك:

أ - الاستفهام، نحو:

مَنْ مُنْجِدٌ لي في ساعة العُسْرة؟

قال طرفة:

إِذَا القَوْمُ قَالُوا: من فَتىً؟ خِلْتُ أَنَّنِي
عُنِيتُ فَلَم أَكْسَل وَلَمْ أَتَبَلَّدِ

ب - «كم» الخبريّة:

كم كتابٍ لَدَيّ!

ومنه قولُ أبي العلاء:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ تَلْقَاهُ مُفْتَقِراً
وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

ج - أسماء الشرط:

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾[1].

---

(١) سورة الطلاق ٦٥/ ٢.

د - «ما» التعجبية:

ما أَحْسَن الدين والدنيا إذا آجتمعا!

ومنه قول تميم بن أبي مقبل:

مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أَنّ الفَتَى حَجَرٌ

تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنهُ وَهوَ مَلْمومُ

هـ - ما أُضيفَ إلى آستفهام[1]:

- أخو مَن عندك؟

(٢) **المبتدأ المقرونُ بلام الأبتداء[2]، فإنّ لامَ الأبتداءِ لها صَدْرُ الكلام:**

- لَعَبْدُ الله قائِم

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3].

---

(١) صار حُكْمُ المضاف في التقديم واجباً كحُكْم المضافِ إليه، ويجعلون من هذا الباب ما أُضيفَ إلى شرط كقولهم:
غلامُ مَن يَقُمْ أَقُمْ معه. وهو آستعمال ينبو عنه لسانُ العرب، وإن كانت لا تمنعه القاعدة.

(٢) وقد جاء المبتدأ مؤخّراً شذوذاً في قوله:
خالي لَأَنتَ، ومن جريرٌ خالُه يَنَلِ العَلَاءَ ويَكْرُمِ الأخوالا
لَأَنت: هو المبتدأ، وخالي: خبر مُقَدَّم. وفيه غير هذا.
انظر شرح الأشموني ١/ ١٦٥.

(٣) سورة الحشر ٥٩/ ١٣.

(٣) - **الخَبَرُ المقرونُ بالفاء بعد الموصول مثل الذي والتي وغيرهما، وذلك لأنّ الموصولَ متضمِّن معنى الشرط.**

- الذي يَعْمَلُ صالحاً فله أَجْرُه.

ومنه قولُه تعالى:

- ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[1].

- ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2].

(٤) **النكرةُ الموصوفةُ إذا اقترن خَبَرُها بالفاء نحو:**

كُلُّ صابرٍ على الأذى فَلَهُ ثوابُ الصَّبْر.

(٥) **إذا كان كُلٌّ من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، متساويتين في التعريف والتنكير، ولا قرينة يستبين بها المبتدأ من الخبر:**

أ - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾[3].

- عَبْدُ الله أخوك - أخوك عَبْدُالله.

ب - أَعْلَمُ مِنْكَ أَعْلَمُ مِنِّي.

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ يمتازُ بها المبتدأُ من الخبر جاز التقديم

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٧٤.

(٢) سورة النحل ١٦/ ٥٣.

(٣) سورة فُصِّلَت ٤١/ ٣٠.

والتأخير، قال الشّاعر[1]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِد

فالشّاعِرُ يريد أن يقول: بنو أبنائنا وبناتنا بنونا، أي هم في حكم أبنائنا، فقدَّم وأخّر لوجود القرينة، وهي العُرْفُ القَارُّ بين الناس.

(٦) **إذا كان الخبرُ جملةً فعليّةً[2] الفاعلُ فيها ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على المبتدأ:**

الحقُّ ظَهَرَ.

إِذْ لَوْ قُدِّمَ الخَبَرُ في مِثْلِ هَذا لانْقَلَبَتِ الجُمْلَةُ مِنَ الاسْمِيَّة إِلى الفِعْلِيّة

(٧) **إذا كان المبتدأ دعاءً نكرةً أو معرفةً:**

- ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾[3].

---

(١) البيت منسوب للفرزدق. انظر شرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٦؛ والارتشاف/ ١١٠٣:

ومن ذلك قولهم في المثال المصنوع «أبو يوسفَ أبو حنيفةَ» فمآل الكلام هو تشبيه التلميذ «أبو يوسف»، بشيخه «أبو حنيفة» ولا عكس.

(٢) يُعَبِّر عن هذا المتقدّمون بقولهم: أَنْ يكون الخبر فِعْلًا رافعاً لضمير المبتدأ، انظر الهمع ٢/ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٤، والارتشاف/ ١١٠٤، أمّا إذا كان الفاعل ظاهراً فإنّ حكم تقديم الخبر على المبتدأ هو الجواز، ويأتي بيان ذلك في موضعه.

(٣) سورة مريم ١٩/ ٤٧.

- ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[1].
- ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[2].

(٨) إذا كان المبتدأُ بعد «أمّا»:

أَمّـا الـرِّبـا فَحَـرامٌ

وذلك لأنّ الفاء لا تلي «أمّا»، فكان لا بُدَّ من الفَصْل بينهما، وليس في الجملة ما يقوم بالفَصْل غير المبتدأ، فوجب أن يَلْزَمَ التقديمَ على الأصل، ومن ثَمّ امتنع تقديمُ الخبر.

(٩) إذا كان المبتدأُ محصوراً في[3] الخبر، ويكون الحَصْرُ بصورتين:

أ - ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[4].

ب - ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[5].

وقد امتنع تقديم الخبر المحصور هنا؛ لأنه لو قيل: ما رسول إلّا محمد؛ لاختلف المعنى اختلافاً كبيراً بحصر الرسالة في محمد ﷺ دون غيره من سائر الأنبياء، وهو غير المراد.

---

(١) سورة المطففين ٨٣/ ١.

(٢) سورة هود ١١/ ١٨.

(٣) ويُعَبِّرون عن هذا بقولهم: أن يقترن الخبرُ بـ «إلّا» و«إنما».
وقُدِّم الخبر شذوذاً بقول الكميت:
فيا رَبِّ هل إلّا بكَ النَّصْرُ يُرْتَجى عليهم وهل إلّا عليك المُعَوَّلُ

(٤) سورة آل عمران ٣/ ١٤٤.

(٥) سورة هود ١١/ ١٢.

هذا ما آخترناه من هذا الباب، وتركنا حالاتٍ أُخَر، وفي المذكور ما يقوم مقام المتروك في بيان صور التقديم وأسبابه، فمن أراد في الأمر مزيد تفصيلٍ فليرجع إلى المفصَّلات[1].

- أبياتُ الألفيّة:

والأَصْلُ في الأَخْبارِ أَنْ تُؤَخّرا ... وَجَوّزوا التَّقْدِيم إِذْ لَا ضَرَرا[2]

فَآمْنَعَهُ[3] حِينَ يَسْتَوِي الجُزآنِ ... عُرْفاً وَنُكْراً[4] عادِمَيْ[5] بَيانِ

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرا[6] ... أَوْ قُصِدَ آسْتِعْمَالُه[7] مُنْحَصِرا

أَو كَانَ مُسْنَداً لِذِي لَامَ آبْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ[8] الصَّدْرِ كـ «مَنْ لِي مُنْجِدا»

* * *

(١) انظر آرتشاف الضَّرَب لأبي حيان الأندلسي/ ١١٠٤ - ١١٠٥.

(٢) أي: إذا لم يقع في الكلام لبس.

(٣) أي: اِمنع تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

(٤) أي: في التعريف والتنكير.

(٥) أي: إذا عُدِمت القرينةُ التي يمتازُ بها المبتدأ من الخبر.

(٦) في عبارة آبن مالك تعميمٌ بلا مسوِّغ، والأَوْلَى مراجعة تفصيل القاعدة فيما تقدّم رقم (٦).

(٧) أي: آستعمال الخبر محصوراً بإلّا أو إنما.

(٨) التقدير: أو كان مُسْنَداً للازم الصَّدْرِ.

٢ - حالاتُ وجوبِ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ

يجبُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ في الحالات الآتية:

(١) إذا كان المبتدأُ نكرةً ولا مُسَوِّغ للابتداء به، وكان خَبَرُه محذوفاً، يتعلَّق به شبه الجملة، وذلك نحو:

﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[١].

﴿وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[٢].

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٣].

(٢) إذا كان الإخبار بٱسم ٱستفهام[٤]، أو بمضافٍ إلى ٱسمِ ٱستفهام، وذلك لما للٱستفهام من الصدارة نحو:

أ - كيف أنت؟

- كيف: ٱسم ٱستفهام مبنيّ على الفتح في محل رفع خبر مقدَّم.

---

(١) سورة الرعد ١٣/ ٣٨.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٧.

(٣) سورة قٓ ٥٠/ ٣٥.

(٤) وخالف في هذا الأخفش والمازني فأجازا: زيدٌ كيف؟ عمرٌو أين؟ انظر الٱتشاف/ ١١٠٦.

قال ٱبنُ يعيش: «التُزِم في هذه المواضع تقديمُ الخبر لتضمنه معنى همزة الٱستفهام: أين زيد؟ أصله: أَزيد عندك؟ فقدَّموا «أين» لتضمنها الٱستفهام، شرح المفصّل ١/ ٩٣.

- **أين كتابُك؟**

- أين[1]: اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانيّة متعلّق بمحذوف خبر مقدّم.

- **متى السفر:**

- متى[1]: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانيّة، متعلّق بمحذوف خبر مقدّم.

ب - ابنُ مَن أنتَ؟

- أُعطي المضافُ «ابن» حُكْمَ المضافِ إليه «مَن» في وجوب التصدير.

(٣) إذا اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود على الخبر المتقدّم أو على جُزْءٍ منه

نحو: للمدنيّة مشكلاتها

ومن ذلك قوله تعالى:

- ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[2].

وقول نصيب بن رباح:

- **أَهَابُكَ إِجْلالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ**

عَلَيّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

---

(١) ذلكم هو وجه الصواب في إعراب متى وأين في المثالين، وليس بصوابٍ عندنا قول من ذهب إلى أنهما في محل رفع خبر مقدّم.
انظر النحو الوافي لعباس حسن ١/ ٥٠٢، ط/ ٥.

(٢) سورة محمد ٤٧/ ٢٤.

حبيبُها: متبدأ مؤخّر، وملءُ: خبر مقدَّم وجوباً، ولو أُخِّر الخبر فقيل: حبيبُها مِلْءُ عين، لعاد الضمير في المبتدأ على متأخّر في اللفظ والرتبة، وهو ممتنعٌ في لغة العرب[1].

(٤) **إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ[2]:**

- إنما في الدار محمدٌ.
- ما في الدار إلّا محمدٌ.
- ما لنا إلا اتّباعُ أَحْمَدَ.

قال ابن مالك:

وَنَحْو عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ[3] مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ[4]

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَصْدِيرَا كَـ «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرا»

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّم أَبَدَا كَـ «مَا لَنَا إِلّا اتّبَاعُ أَحْمَدَا»

---

(١) ومنه المثال المشهور عند النحويين: على التمرة مِثْلُها زُبْداً.
وفي الأمثلة التي تتكرر بين المعربين: في الدار صاحبُها، وعلى الحصان سَرْجُه.

(٢) أوضحنا من قبلُ معنى الحصر عند الحديث عن امتناع تقديم الخبر، إذا جاء محصوراً، أما إذا وقع الحصر على المبتدأ فإن الواجب تقديم الخبر كما بيّنا.

(٣) الوَطَر: الحاجة، ولا يُبْنَى من هذا اللفظ فِعْل.
انظر الصحاح والمصباح.

(٤) في البيت معاظلة وتعقيد عابهما عليه ابن غازي، واقترح بديلًا يفضله، فقال: «وهذا البيت مع تعقّده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ من مُبْتَدا، وما له التصدُّر

انظر حاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل ١/٢٢٨.

٣ - جوازُ تقديمِ الخبر وتأخيره

تبيّنَ لنا فيما سبق مواضعُ بأعيانها يمتنع فيها تقديمُ الخبر، وكذلك مواضعُ أخرى يجبُ فيها تقديمه، ومدارُ ذلك على أنّ التقديمَ والتأخيرَ في الحالَيْن مُوْجِبٌ للّبْس، ومُفَوِّتٌ للفائدة المقصودة من الكلام.

ويقتضي ذلك أنّه إذا أُمِنَ اللَّبْسُ وَأَمْكَنَ تمييزُ الخبر من المبتدأ جاز لنا تقديمُه وتأخيرُه جوازاً مستوي الطّرفَيْن.

ولم يقع لنا فيما بين أيدينا من مُصَنّفات المتقدِّمين حَصْرٌ للمواضع التي يجوز فيها تقديم الخبر وتأخيره، بل جاء ذلك فيها بصيغة عُمومِ الجواز مع رَبْطِهِ بعدم وقوعِ اللّبْس. غير أننا نستدلُّ من كلامهم على صُوَرٍ مُعَيّنة يتحقّق فيها شرط عدم اللَّبْس، ومن ثَمّ يجوز فيها الوجهان[1] تقديماً للخبر، أو تأخيراً له، وبيانها فيما يأتي:

١ - إذا كان المبتدأُ معرفةً والخبرُ نكرةً فيجوزُ التقديمُ والتأخيرُ. مثال ذلك:

عبدُالله فائزٌ ، ويجوز: فائزٌ عبدُالله

---

(١) جواز تقديم الخبر وتأخيره هو مذهب البصريين وبعض الكوفيين، ومنع كثير من الكوفيين القول بالتقديم والتأخير في الأمثلة التي أجازها غيرهم، ولهم في ذلك تأويل.
انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٨، وحاشية الشيخ محمد محيي الدين على المسألة، وكذلك الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٥ وما بعدها.

فالخبر هو «فائز» سواء تقدَّم أو تأخَّر؛ لأنّ المبتدأَ معرفةٌ، ومن هذا قول شوقي:

مُخْطِئٌ مَن ظَنّ يوماً أَنّ لـلثـعـلب ديـنـا

فقولُه: مخطئ: خبر تقدَّم أو تأخّر، ومَن: معرفة بِصِلَتِهِ، ويجوزُ على هذا أن تقول: من ظنّ يوماً... مخطئ.

٢ - إذا كان الرُّكنان معرفتين وفي الكلام قرينة دالَّةٌ على الخبر، وهي التشبيه:

مثال ذلك: **أبو يوسُفَ أبو حنيفةَ.**

ويجوز: **أبو حنيفةَ أبو يوسفَ.**

ومن ذلك قول الفرزدق: [وقد تقدّم][1]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِد

٣ - إذا كان الرُّكنان نكرتين وفي الكلام قرينة دالّة على الخبر، مثال ذلك:

أَعْلَمُ من أَبي يُوسفَ أَعْلَمُ مِنْ أَبي حنيفةَ

فإن القياس يقتضي بالضرورة أنّ من هو أعلم من أبي حنيفة، يكون أعلم من أبي يوسف، وعلى ذلك فالمبتدأ هو: أَعْلَم من

---

(١) تقدّم القول في إعراب قوله: بنونا بنو أبنائنا....؛ إذْ تقدم الخبر «بنونا» جوازاً على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع آستوائهما في التعريف بقرينة العُرْف.

أبي حنيفة سواء قدّمت أو أَخّرت[1].

٤ - **إذا كان الإخبارُ بشبه الجملة والمبتدأُ معرفة أو نكرة مفيدة، مثال ذلك:**

- **الحِرْمانُ في الكسلِ ويجوز: في الكسلِ الحرمانُ**
- ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾[2].

ويجوز في منطوق تفسير هذه الآية التقديم والتأخير.

٥ - **إذا كان الخبرُ جملةً فعليّة فاعلُها اسمٌ ظاهر، مثل:**

الحقُّ ظهرت بيّناتُه - ويجوز: ظهرت بَيّناتُه الحقُّ[3]

ومنه قول سيدنا حَسّان:

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبَاً فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

ففي البيت: مَن: مبتدأ، وقد جاء مؤَخَّراً وتقدَّم الخبر عليه، وهو «قَد ثكلت أُمُّه» وهو جملة فعليّة فاعلها اسمٌ ظاهر «أمُّه».

---

(١) استنبطنا هذا المثال بالجمع بين مثالين يَرِدان في كتب المتقدمين هما: أبو يوسف أبو حنيفة، وأعلم منك أعلم مني. وانظر فيما تقدّم مواضع امتناع تقديم الخبر.

(٢) سورة القصص ٢٨/ ٩.

(٣) وقد جاز عند تقديم الخبر عَوْد الضمير فيه على المبتدأ المتأخر، لأن الأصل في المبتدأ أنه متقدِّم في الرتبة، فلا بأس في تأخره في اللفظ.

٦ - **إذا كان الخبرُ جملةً ٱسميّة تشتمل على ضمير بارز يعود على المبتدأ مثال ذلك:**

زيدٌ **منطلق أبوه**، ويجوز: **منطلق أبوه** زيد.

كذلك مَثّل النحاة لهذه الحالة، وليس المثال هنا قاطعاً في شأن ما ذهبوا إليه، بل يحتمل أن يكون الخبر مفرداً وهو «منطلق» والٱسم الظاهر بعده «أبوه» فاعل لٱسم الفاعل، ولعلّ الأَمْثَلَ من هذا أن يُقال في معرض التمثيل لهذه المسألة:

الكافر **حَجَرٌ قلبُه**، ويجوز: **حَجَرٌ قَلْبُه** الكافِرُ[1].

* * *

(١) لا يكون «قلبُه» فاعلًا للٱسم الجامد «حجر» إلّا بتأويل، وقد ٱستقرّ في أصول النحاة أنّ ما لا يحتاج إلى تأويلٍ أَوْلَى بالٱتباع.

المبتدأُ الوَصْفُ

المُراد بالوَصْفِ: ٱسمُ الفاعل، وٱسم المفعول، وما جرى مجراهما من المشتقات العاملة، كالاٱسم المنسوب، والصفة المشبَّهة، ومدارُ البحث هنا على أنّ مثل هذا الوصف قد يقع مبتدأً، ثم يأتي بعده ٱسمٌ مرفوع، قد يكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، ومثال ذلك:

- **أعـائِــدٌ المسافران**

مبتدأ — اسم مرفوع، وهو فاعل للوصف «عائد».

- **ما محبوبٌ الحقودُ**

مبتدأ — اسم مرفوع، وهو نائب عن الفاعل للوصف «محبوب».

وفي مثل هذه الأمثلة تتمُّ الفائدة بذكر الفاعل، أو نائب الفاعل، وبذلك يغني كل منهما عن الخبر.

وٱشترط[1] أهلُ البصرة، إلّا الأَخْفش لعمل الوصف أن يعتمدَ

(١) انظر الارتشاف/ ١٠٨٢.

على ٱستفهام أو نفي، وليس ذلك شرطاً عند أهل الكوفة[1].

ولا فَرْقَ بين أن يكون النفيُ بالحرف كما في المثال المتقدِّم، وبين أن يكون النفيُ بالاٱسم، ومنه قول الشاعر:

غَيْـرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَـاٱطّـرِحِ اللَّهْـــــوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

فـ «عداك» في البيت فاعلٌ للوصف «لاهٍ»، وقد أَغْنَى عن الخبر للمبتدأ «غير» المفيد للنفي[2].

صُوَرُ المطابقة والمخالفة بين الوصف والاٱسم المرفوع بعده:

قد يأتي المبتدأُ الوصفُ مطابقاً أو مخالفاً للاٱسمِ المرفوع بعده في العدد:

- فمثال المطابقة بينهما في الإفراد: **أمسافرٌ أخوك؟**
- ومثال المطابقة في غير الإفراد: **أمسافران أخواك؟**

أمسافرون إخوتك؟

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر الطائي:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغياً مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطير مَرّت

ففيه: خبير: مبتدأ، وبنو: فاعل أغنى عن الخبر، ولم يعتمد الوصف «خبير» على نفي أو ٱستفهام.

ومثله قول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناسِ منكم إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يا لَا

(٢) ومن أمثلة ذلك قول أبي نواس:

غَيْرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

فقوله: «على زَمَنٍ» جارّ ومجرور في محل رفع نائب عن الفاعل للوصف «مأسوف»، وقد سَدَّ مَسَدّ خبر المبتدأ «غير».

- أمّا حالة المخالفة بينهما فمثالها: **أمسافر أخواك؟**

أمسافر إخوتك؟

وفي إعراب هذه الصور التفصيل الآتي:

١ - **إعراب صورة المطابقة في الإفراد:**

في المثال: أمسافرٌ أخوك؟

يجوز الوجهان الآتيان:

أ - مسافر: مبتدأ، أخوك: فاعل أغنى عن الخبر.

ب - مسافر: خبر مقدّم، أخوك: مبتدأ مؤخّر.

٢ - **إعراب صورتي المطابقة في غير الإفراد:**

في المثالين: أمسافران أخواك؟

أمسافرون إخوتك؟

لا يجوز إلا وجهٌ واحدٌ[١] هو: إعراب الوصف خبراً مقدَّماً والاسم المرفوع بعده مبتدأً مؤخّراً.

٣ - **إعرابُ صورَتَيْ المخالفة[٢]:**

في المثالين: أمسافر أخواك؟

أمسافر إخوتك؟

---

(١) لا يجوزُ في هذين المثالين إعراب الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل له؛ لأن حكم الوصف في ذلك هو حكم الفعل، أي: ملازمة الإفراد وإن كان الفاعل مثنىً أو جمعاً، وأجاز بعض المتقدّمين هذا الوجه حملًا على لغة «أكلوني البراغيث». انظر شرح الأشموني ١/١٤٨.

(٢) لا يجوز في هذين المثالين إعرابُ الوصف خبراً مقدّماً والاسم المرفوعُ بعده مبتدأ =

لا يجوزُ إلا وجهٌ واحد، وهو إعرابُ الوصفِ مبتدأً، والاسمُ المرفوع بعده يكون فاعلاً أغنى عن الخبر.

- أبيات الألفية:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ أَغْنَى فِي: أَسَارٍ ذانِ[1]؟

وَقِسْ[2]، وَكَاسْتِفْهامِ النَّفْيُ[3]، وَقَدْ ... يَجُوزُ[4] نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرُّشَدْ

وَالثَّانِ[5] مُبْتَدَاً وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ[6]

* * *

= مؤخّراً على تقدير: أخواك مسافر؛ لأنه بذلك يفوت شرط المطابقة بين ركني الجملة، ثم إنه كلام لا سَنَدَ له من نقل أو عقل.

(١) أي: إذا كان المبتدأ وصفاً عاملًا، والمرفوع بعده غير مطابقٍ له.

(٢) أي: وقِسْ على هذا ما كان من أنواع الوصف الأخرى في مثل هذا السِّياق.

(٣) جاء الوصف في المثال: أسارٍ ذانِ؟ معتمداً على الاستفهام، والمرادُ أنّ النفي حكمُهُ في ذلك حكمُ الاستفهام.

(٤) في هذا إشارةٌ إلى مذهب أهل الكوفة؛ إذ لا يشترطون لعمل الوصف أن يعتمد على نفي أو استفهام.

(٥) حُذِفت الياء من هذا اللفظ لضرورة الوزن، والأصل: «الثاني».

(٦) هذا حكمُ الوصف مع الاسم المرفوع بعده إذا تطابقا في غير الإفراد، أي: في التثنية والجمع.

فـائــدة

أ - العامل في المبتدأ والخبر[1]:

اختلف المتقدِّمون في عِلّة رفع المبتدأ والخبر والعامل في ذلك على أقوال منها:

١ - **رأي الجمهور** أنّ رافع المبتدأ هو الآبتداء، أي: جعله أَوّلاً لِيُخْبَرَ عنه، وهذا العامل الرافع هو عامل معنوي.

ورافع الخبر هو المبتدأ؛ لأن الخبر مبنيّ عليه، فآرتفع به كما آرتفع المبتدأ بالآبتداء.

وهذا مذهب البصريين، ومنهم سيبويهِ، والمبرّد.

٢ - **الرَّأي الثّاني**: أنّ العامل في الخبر هو الآبتداء[2] أيضاً وليس المبتدأ؛ لأن الآبتداء طالبٌ لهما، فعمل فيهما، وهذا رأي الأخفش وآبن السّرّاج والرُّمّاني.

٣ - وقيل العاملُ في الخبر أمران: الآبتداءُ، والمبتدأُ.

٤ - ذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأُ رفع الخبر، والخبرُ رفع المبتدأ، وسبب ذلك أن كُلّاً منهما طالبٌ للآخر، ومحتاج إليه.

وآختار هذا المذهب آبنُ جني، وأبو حَيّان، والسّيوطي.

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٨ - ٩، والآرتشاف/ ١٠٨٥.

(٢) رُدَّ هذا الرأي بحجة أنّ أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رَفْعَيْن، فكيف يكون ذلك للعامل المعنويّ؟

وقيل: غيرُ هذا، وهو جَدَلٌ فلسفيّ مرجعُه إلى ٱختلاف الأنظار بين العلماء في قضية العامل، وليس ما بين هذه الآراء خلافاً بالخطأ والصّواب، وإنما هو مَحْضُ اجتهاد، وإن كان مذهب أهل الكوفة أَرْوَح وأدنى عندنا إلى القبول.

* * *

نماذج مُعْرَبة

١ - المبتدأ المجرور بحرف جر زائد:

- **بحسبك رضا والِدَيْك.**

- **بِحَسْبِكَ:** - **الباء:** حرف جَرّ زائد.

- حَسْب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

- والكاف: ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جَرٌّ بالإضافة.

- **رضـــا:** خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

- **وَالِديْـك:** مضاف إليه مجرور وعلامة جَرّه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، وحُذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متّصل في محل جَرٌّ بالإضافة.

٢ - المبتدأ المجرور بحرف جَرّ شبيه بالزائد:

«. . . رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِن سامع».

رُبَّ : حرف جَرٌّ شبيه بالزائد.

مُبَلِّغٍ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على آخره منع من ظهورها ٱشتغال المحل بحركة حرف الجَرّ الشبيه بالزائد.

أَوْعَى : - خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

مِن سامع : - من: حرف جَرّ، سامع: ٱسم مجرور بمن وعلامة جَرّه الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «أوعى».

٣ - الخبر جملةً ٱسمية:

الصَّبْرُ جزاؤُه الجنَّةُ

الصَّبْرُ : مبتدأٌ أَوَّلُ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

جزاؤه : مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ على الضم في محل جر بالإضافة.

الجنَّـةُ : خبر المبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وجملة: «جزاؤه الجَنَّةُ» في محل رفعٍ خبر عن المبتدأ الأول.

٤ - الآبتداء والوصف:

أ - التطابق في الإفراد:

- **ما مُفْلِحٌ الكذوبُ**

فيه وجهان:

الأول : ما: نافية، مفلحٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
الكذوب: فاعل مرفوع، وقد أغنى عن خبر المبتدأ.

الثاني : ما: نافية: مفـلـح: خبر مقدّم.
الكذوب: مبتدأ مؤخّر.

ب - التطابق في غير الإفراد:

- **أقادمون الزُّوّار؟**

أقادمون: - الهمزة حرف استفهام.

- **قادمون**: خبر مقدَّم مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكّر سالم، والنون عوض عن التنوين في الآسم المفرد.

- **الزُّوّار** : مبتدأ مؤخّر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

جـ - عدم التطابق:

قال الشاعر:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا

أقاطن : - الهمزة حرف ٱستفهام. قاطنٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قومُ : - فاعل للوصف قبله «قاطن»، وقد سَدَّ مَسَدّ الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

سلمى : - مضاف إليه مجرور وعلامة جَرّه الفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، فهو علم مؤنث.

- لنا جَبَلٌ يَعْلُو الجِبالَ مُشَرَّفٌ فَنَحْنُ بِأَعْلَى فَرْعِه المتطاوِلِ

لنا : اللام: حرف جَرّ، و«نا» ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل جَرٍّ باللام. والجارُّ والمجرور متعلّقان بخبر مُقَدَّم.

جَبَلٌ : مبتدأٌ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
والتقدير مع الخبر: جبل «كائن» لنا.
وجملة «لنا جبل» ٱستئنافية لا مَحَلّ لها من الإعراب.

يَعْلُو : - فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل. والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» يعود إلى «الجبل».

الجبال : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
- وجملة «يعلو الجبال» في محل رفع نعت لـ «جبل».

مُشَرَّف : نعت لـ «جبل» مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فَنَحْنُ : الفاء: تعليليّة، . نحن: ضمير مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.

بأعلى : - **الباء**: حرف جَرّ.

- **أعلى**: ٱسم مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

والجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف، أي: نحن «كائنون» بأعلى. . .

فرعه : **فرع**: مضاف إليه مجرور وعلامة جَرِّه الكسرة الظاهرة.

- **والهاء**: ضمير مُتَّصِل مبنيّ على الكسر في محل جَرّ بالإضافة.

المتطاول : نعت لـ «فرعِ» مجرور مثله وعلامة جَرّه الكسرة الظاهرة.

وجملة «فنحن بأعلى. . .» ٱستئنافية لا مَحَلّ لها من الإعراب.

- **القرآن مُعْجِزٌ نَظْمُهُ**:

١ - **القرآن**: مبتدأ أوّل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقولك: «معجز نظمه» فيه وجهان:

أ - **معجز**: مبتدأ ثان مرفوع.

نظمه: فاعل للوصف «معجز»، وقد أغنى عن خبره، والهاء: ضمير متّصل في مَحَلّ جَرّ بالإضافة، وجملة «معجزٌ نظمه» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

ويشهد هذا الإعراب لمذهب أهل الكوفة في جواز عمل المبتدأ الوصف من غير ٱعتماد على نفي أو ٱستفهام.

ب - **معجزٌ**: خبر مقدَّم مرفوع.

نظمه: مبتدأ مؤخّر، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة.

و«معجز نظمه» جملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول «القرآن».

* * *

تدريبات على باب المبتدأ والخبر

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾ لَهُۥ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَـٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾

[سورة الرعد ١٣/ ٧ - ١٤]

قال الشّاعِر:

- خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذا لَمْ تَكُونَا لِي عَلى مَنْ أُقاطِعُ

«ش»[1]

(١) الحرف «ش» إشارة إلى أن الكلام المقترن به شاهد.

- أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظعنا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَن قَطَنا

«ش»

- فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا؟! أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ

«ش»

قَالَ شَوْقي:

- وَالنَّاسُ صِنْفَان: مَوْتَى فِي حَيَاتِهِمُ وآخَرُونَ بِبَطْنِ الأَرْضِ أَحْيَاءُ

وقَالَ:

- وَلِلحُرِّيَّةِ الحَمْرَاءِ بَابٌ بِكُلِّ يَدٍ مُضَرَّجَةٍ يُدَقُّ

قالَ المُتَنَبّي في وَصْف فرسه:

- رِجْلَاهُ فِي الرَّكْضِ رِجْلٌ وَاليَدَانِ يَدٌ وفِعْلُهُ مَا تُرِيدُ الكَفُّ والقَدَمُ

قَالَ امرؤُ القَيس:

- فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ

«ش»

وقَالَ آخر:

- سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ

«ش»

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ الخَطِيم:

- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ وَالأَمْرُ مُخْتَلِف

وقال أبو عطاء السّندي:

- لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ

قَالَ أَبو تَمام في وَصْفِ القَلَم:

- لَهُ رِيقَةٌ طَلٌّ وَلَكِنّ وَقْعَهَا بِآثَارِهِ في الشَّرْقِ وَالغَرْبِ وَابِلُ
- فَصِيحٌ إِذَا ٱستنطَقْتَه وَهُو رَاكِبٌ وَأَعْجَمُ إِنْ خاطَبْتَهُ وَهْو رَاجِلُ

* * *